

الناتج الداخلي الخام والمستويات العامة للأسعار

أ. جاب الله مصطفى
جامعة المسيلة

الملخص:

لقد اتضح جليا أن الناتج الداخلي الخام وكذا نصيب الفرد منه يتأثر تأثرا واضحا بمؤشر الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وهذا الأخير هو الذي يحدد المستويات المختلفة للأسعار، لأي بلد يعتمد على مصدر واحد كعائدات النفط ويستورد معظم السلع التي يحتاجها لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة، والعلاقة بين الناتج الداخلي الخام في الجزائر والمستويات العامة للأسعار ممثلة بالتضخم تتحدد بمحددات عدة أبرزها المكون الهام لهذا الناتج ألا وهو أسعار النفط في الأسواق الدولية وكذا أهمية العوائد البترولية في تكوين الناتج الداخلي الخام ودراستنا هذه تعتمد على إبراز السمات والمعالم الكبرى للاقتصاد الجزائري وأهمية قطاع النفط وكذا الارتباط المطلق بين الاستثمار الخام والصادرات من جهة وعائدات النفط من جهة أخرى، مع إبراز مسار نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

Résumé :

Est devenu clair que le produit intérieur brut, ainsi que par habitant, il influencé par un indicateur clair de l'ouverture à l'économie mondiale, et celle-ci est déterminée par les différents niveaux de prix, d'un pays dépend d'une seule source d'huile de revenus et les importations plupart des biens nécessaires au processus de développement économique global, et la relation entre la production brut de l'inflation interne niveau général des prix Algérie et représenté est déterminée par les déterminants de plusieurs ont souligné l'importante composante de ce produit, à savoir les prix du pétrole sur les marchés internationaux ainsi que l'importance des recettes pétrolières dans la composition du PIB, et cette étude est basée sur soulignant les caractéristiques des principales attractions de l'économie algérienne et l'importance du secteur pétrolier, ainsi que le lien absolu entre l'investissement brut et les exportations sur les revenus de la main et une huile d'autre part, en soulignant l'habitant chemin de PIB par habitant.

مقدمة:

لقد اتضح جليا وجود علاقة بين مستويات التضخم المسجلة لأي بلد ما وما تحققه من الناتج المحلي الخام الحقيقي، ذلك لأن فرق المستويات العامة للأسعار يؤدي إلى هجرة عناصر الإنتاج من الدول ذات الأسعار المرتفعة مما يترتب عليه تحقيق معدلات نمو في هذه البلدان ودون شك فإن الدول التي تتمتع بناتج محلي حقيقي مرتفع سيؤدي انضمامها إلى انخفاض نصيب الفرد من هذا الناتج والعكس صحيح، ومقارنة الدخول بين مجموعة الدول لا يختلف كثيرا عن مقارنة دخول مجموعة من الأفراد يعيشون في نفس البلد ويعود الإشكال إلى تغير أنماط الاستهلاك، إلا أن المقارنة الدولية تضيف مشكلة أخرى وهي فارق سعر الصرف والقوة الشرائية للعملة (P.P.P).

والجزائر في السنوات الأخيرة حققت نموا ملحوظا في الكثير من مؤشرات الاقتصاديات بداية الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها لم تتمكن من تقليص الارتفاع المتسارع لمستويات الأسعار.

فرضيات البحث:

- وجود علاقة بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي النقدي إذ يقاس الأول بقوته الشرائية بينما الثاني بأسعار الصرف؛
- أسعار الصرف لا تعكس القوة الشرائية للنقود، مما يعني عدم قبول الفرضية التقليدية للنظرية النقدية أي بسيادة السعر الواحد للسلعة دوليا وهذا من منطلق وجود تكاليف نقل وتخزين واختلاف الأسعار من دولة إلى أخرى؛
- في الواقع هناك قوتان تتجاذبان الأسعار المحلية لأي بلد وهذا يعتمد على معامل الانفتاح الذي يقرب الأسعار المحلية من الدولية ومعامل الانغلاق الذي يبعد الأسعار المحلية عن الدولية؛
- الإنتاجية الاقتصادية لأي بلد تختلف عما هي عليه في بلد آخر لأن أسعار السلع التي لا تدخل في التجارة الدولية تؤثر إيجابا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي؛
- ضعف الارتباط الاقتصادي البيني بين الجزائر والدول الأخرى وخاصة المغرب العربي وإفريقيا جعلنا نستعاض عن المقارنة الدولية ونجري استشرافا لما هو في الجزائر ويمكن اعتبار هذا من صعوبات البحث.

1-الدراسات السابقة:

قامت العديد من الدراسات بإلقاء الضوء على مقارنة الناتج المحلي الحقيقي معتمدة على الأرقام المعدة سلفا مثل Paach-Laspays، لكن هناك دراسات أخرى اعتمدت على

أسلوب تجميع البيانات والإحصاءات، ثم التوصل إلى قياس التغيرات في الناتج المحلي الحقيقي، ولقد تباينت الأهداف الخاصة بتلك الدراسات فالمجموعة الأوروبية اهتمت بالمقارنة فيها من أجل سد الفجوة التنموية والمعيشية.

يعود تاريخ الدراسات المتطرفة لمقارنة الناتج المحلي الإجمالي بالمستويات العامة للأسعار إلى الدراسات التي قام بها في القرن 17 جريجوري كينغ G.King والتي تمثلت في مقارنة لكل من إنجلترا، فرنسا، وهولندا واعتمد في دراسته على تقييم GDP لهذه الدول بالجنيه الاسترليني، وقد اقتصرَت هذه الدراسة على السلع الاستهلاكية باعتبارها في نظره المكون الأساسي للدخل الوطني.

*** دراسة الغرفة التجارية البريطانية: (1)**

اعتمدت هذه الدراسة على قياس تكلفة المعيشة للعامل في الدول الصناعية وقد شملت الفترة 1911-1907 وذلك باستخدام أسلوب تجميع المعلومات، حيث تم مسح إحصائي للإنفاق العائلي في كل دولة واختيرت بريطانيا (نجما) مقارنة بالدول الأخرى مع الاستعانة ببيانات عن الناتج القومي لعشر مجموعات مختلفة من السلع الغذائية، وقد تم تغطية ما يقارب 200 مدينة وقرية كان نصفها في بريطانيا والباقي في مجموعة الدول محل الدراسة.

*** تقرير وزارة العمل الأمريكية:**

إذ قامت هذه الأخيرة بإعداد قائمة من السلع بشراكة مع المنظمة العمل الدولية، وتم إجراء مسح إحصائي للإنفاق العائلي لمائة عائلة أمريكية من أصحاب الأجور المنخفضة كما تم الاعتماد على مؤشر Ficher القياسي للسلع الغذائية.

ولم تختلف كثيرا هذه الدراسة عن سابقتها باعتمادها الدولة النجم مع اختيار أمريكا ومقارنة باقي الدول بالنسبة لها، واعتمدت المقارنة على الأسعار وذلك لما تتميز به من سهولة لأن مقارنة الحجم (الكمية) ترتفع فيها نسبة الخطأ، ومن الملاحظ أيضا أنها لم تعتمد على حساب الناتج الوطني أو تقسيماته بل افترضت وجود سلع استهلاكية هي المكون الأساسي للناتج الوطني.

*** دراسة منظمة التعاون الأوروبي:**

خلال الفترة 1955-1950 قامت منظمة التعاون الأوروبي بدراسات شملت دول؛ بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، النرويج، بريطانيا، ونيوزلندا وأمريكا من خارج القارة وقد اعتمدت هذه الدراسة على مقارنة نصيب الفرد من الناتج الوطني في هذه الدول وكانت الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع هي الدولة النجم، وفي كل مقارنة ثنائية تستعمل المؤشر القياسي للحجم والأسعار معا لكل مجموعة من مجموعات الناتج القومي (الإنفاق

الاستهلاكي، الإنفاق الحكومي...)، وذلك تارة باستخدام أوزان الدولة الأساس (النجم) وتارة أخرى باستخدام أوزان الدولة نفسها، وهذا يعني أننا نحصل على إجابتين لكل دولة، فيما يخص المؤشر القياسي للكميات والأسعار وفي هذه الدراسات حُوِّلت قيمة الناتج الوطني من العملة المحلية إلى الدولار بناءً على سعر الصرف الرسمي للدولار مقابل عملة كل دولة. ودائماً وفي نفس السياق، قام Paige و Bonbach⁽⁶⁾ عام 1959 بدراسة لمنظمة التعاون الأوربي اعتمدت على الدراسة السابقة لكنها قسمت الاقتصاد الوطني لكل دولة إلى قطاعات وفقاً للصناعات، ولا تختلف دراسة أخرى قام بها كل من Kravis و Gilber عن مجلس التعاون الأوربي شملت أسعار مكونات الناتج الوطني.

*الانتقادات التي وجهت لهذه الدراسات:

- هذه الدراسات وبالرغم من تحريها الدقة إلا أنها مجبرة على إعطاء إجابتين لكل حالة؛
- هذه الدراسات غير انتقالية فإذا قارنا الدولة A بالدولة النجم لا يمكننا مقارنة الدولة B معها؛
- إعطاؤها منهج المقارنة الثنائية بجعلها متحيزة لصالح الدولة الأقوى (طبعا بعد الدولة النجم)؛
- تقييم الناتج الوطني باستخدام سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار يعني افتراض تساوي القوة الشرائية من سعر الصرف وهذا الافتراض غير مقبول علمياً.

*صيغة E.K.S:⁽¹⁾

هذه الصيغة تم اللجوء إليها لتفادي الانتقادات السابقة المشار إليها وهي منسوبة إلى مكتشفها؛ Elteto-Koves-Szule^(*)

$$^{1/N}EKS = \left(F_{AB}^2 \frac{N F_{AB}}{V F_{B,C}} \right)$$

حيث:

A.B.C: هي الدول محل الدراسة؛

F: هو مؤشر فيشر القياسي؛

V: عدد الدول محل الدراسة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على حساب مؤشر PIB بدلا من PNB لأن PIB يستبعد مشكلة التكرار والتي تظهر دائماً في استخدام PNB خاصة في الدولتين ذات العلاقة التجارية القوية، ويفضل المحللون الاقتصاديون استعمال PIB على الرغم من أنه لا يشمل

عوائد عناصر الإنتاج وإنما اهتلاك رأس المال والضرائب غير المباشرة والإعانات، ولكن من الصعب قياس اهتلاك رأس المال أما الضرائب غير المباشرة والإعانات فلا تشكل أهمية كبرى ولذلك PIB هو أفضل مقياس لإنتاج الدولة.

2- المحاور الكبرى للاقتصاد الجزائري:

لقد تغير الاقتصاد الجزائري كثيرا وخاصة في العشر سنوات الأخيرة لأنه مر على كثير من المحطات مما جعل ملامحه تختلف وتتغير كثيرا إلا أنه بقي محافظا على بعض السمات منها.

*الأهمية المطلقة لقطاع النفط:

وذلك بالرغم من جهود تقليص تبعيته لقطاع النفط فقد تم تعويض إنتاجه النفطي في بعض المجالات الاقتصادية خصوصا في الزراعة والسياحة، إلا أنها لا تزال إلى يومنا هذا محتشمة جدا ويعود هذا لعدة أسباب، أهمها:

- تمويل التنمية واعتماده على عائدات النفط بصفة كبيرة؛
- عزز باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى عن مجارات قطاع النفط، ولمعرفة الأهمية البارزة لصادرات النفط نستعرض جدولا مقارنا بين صادرات النفط وصادرات غير نفطية، وحتى نبرز أهمية قطاع النفط في الجزائر نستعرض الجدول التالي:

جدول (1): أهمية قطاع النفط في الناتج الداخلي الخام

الوحدة: ملياد دج- %

السنة	PIB	قطاع المحروقات	نسبة قطاع المحروقات إلى PIB %	التغير السنوي %
2006	8514,8	3882,2	45,6	15,8
2007	9366,6	4089,3	43,7	5,3
2008	11077,1	4997,6	45	22,2
2009	10006,7	3109,1	31	-37,8
2010	12034,5	4180,4	34,7	34,5
2011	14480,7	5242,1	36,7	25,4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

ويمكننا أن نسجل ملاحظتين هنا:

- نسبة اعتماد الجزائر على مداخيل المحروقات لا تزال مرتفعة بالرغم من الرغبة المتزايدة لتنويع مصادر الدخل الوطني؛
- الملاحظة الثانية تخص الجدول نفسه فيما يحصي معطيات سنة 2009 التي جاءت بقيم سالبة وهذا انعكاس للأزمة التي حدثت في جويلية 2008 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والجزائري.

*تنامي نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي:

الجزائر من الدول التي تتميز بأنها متوسطة فيما يخص هذا المؤشر الذي يعتبر من بين أهم المؤشرات الخاصة بتوزيع الثروة، وقد حاولت الجزائر خصوصا بعد تبنيها لبرنامج الإنعاش الاقتصادي إذ تهتم بذلك وهذا ما لاحظناه من خلال الجدول التالي:

جدول (2): تطور متوسط الدخل الفردي الوحدة: دج/%

السنة	نصيب الفرد من PIB بالعملة الوطنية	نصيب الفرد من PIB بالدولار	نمو نصيب الفرد من PIB %
2005	9749,51	3114,91	03,53
2006	9796,33	3513,17	00,48
2007	9939,22	4010,95	01,45
2008	10025,19	4974,46	00,86
2009	10082,60	4028,50	00,57

المصدر: صندوق النقد الدولي 2009.

ومما يسجل كملاحظة حول مستوى توزيع الثروة هو التذبذب الواضح متغير نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من سنة لأخرى.

*ارتفاع تكوين رأس المال:

لقد أخذت الجزائر في السنوات الأخيرة بمبدأ زيادة حجم استثماراتها الرأسمالية وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل بدلا من اعتمادها على مصدر النفط، ومن هذا المنطلق ظهر أثر تكوين رأس المال (الاستثمار) كجزء من الناتج الداخلي الخام مع العلم أن تكوين رأس المال هو ثابت ومتغير يتمثل في المخزون، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (3): تكوين رأس المال (التراكم الخام) ونسبه إلى PIB

السنة	تكوين رأس المال		تكوين رأس المال نسبة إلى PIB	
	الثابت	التغير في المخزون	الثابت	التغير في المخزون
2006	1969,5	608,7	23,1	7,1
2007	2462,1	775,0	26,3	8,3
2008	3228,3	928,7	29,1	8,4
2009	3811,4	866,1	38,0	8,6
2010	4350,9	514,9	36,1	4,3

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر 2011.

***ارتباط السوق المحلي بالأسواق العالمية:**

تتميز الأسواق الجزائرية بانفتاحها على أسواق العالم الخارجي، وهذا راجع للأسباب

التالي:

- أن الجزائر تستورد غالبية السلع الاستهلاكية والاستثمارية من الخارج؛
- أن الميل الحدي للاستيراد زاد في السنوات الأخيرة؛
- أن عملية تمويل التنمية أو ما اصطلح عليه ببرنامج دعم النمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقها إلا بزيادة المداخيل من الصادرات، أو جباية المحروقات خاصة.

جدول (4): قيمة الصادرات والواردات ونسبها إلى PIB

الوحدة: مليار دج

السنة	الواردات		الصادرات	
	قيمتها	نسبتها من PIB	قيمتها	نسبتها من PIB
2006	1863,5	21,88	4149,9	48,73
2007	2326,1	24,83	4402,2	47,00
2008	3170,8	28,62	5298,0	47,82
2009	3583,8	35,81	3525,9	35,23
2010	3768,0	31,32	4610,1	38,30
2011	4114,7	28,41	5630,6	38,88

المصدر: - الديوان الوطني للإحصاء - مديرية المحاسبة الوطنية.

*مساهمة القطاع خارج المحروقات في PIB:

لا تزال مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام ضئيلة جدا بالرغم من المساعي الجدية لتطويره خصوصا قطاع الفلاحة، السياحة، الأشغال العمومية إلا أن هذه المساعي متواضعة نظرا لمتطلبات العملية التنموية وما تحتاجه من طاقات تمويلية هائلة وهذه لا تتوفر إلا في القطاع المحروقات الذي يمكنه تلبية العملية التنموية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم الشروع فيه، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 5: التوزيع القطاع للناتج الداخلي الخام (خارج المحروقات)

الوحدة: مليار دج، %

القطاع السنة	الفلاحة		الصناعة		بناء وأشغال عمومية		خدمات خارج الإدارات العمومية		خدمات الإدارة العمومية		حقوق ورسوم على الواردات	
	قيمتها	% PIB	قيمتها	% PIB	قيمتها	% PIB	قيمتها	% PIB	قيمتها	% PIB	قيمتها	% PIB
2006	641,3	7,5	449,5	5,3	674,3	7,9	1698,1	19,9	677,8	8	419,5	5,8
2007	708,1	7,6	479,8	5,1	825,1	8,8	1933,2	20,6	798,6	8,5	532,5	5,7
2008	727,4	6,6	519,5	4,7	956,7	8,6	2147,2	19,4	1074,8	9,7	653,9	5,9
2009	931,3	9,3	577	5,8	1094,8	10,9	2381,5	23,8	1197,2	12	715,8	7,2
2010	1015,3	8,4	616,7	5,1	1257,4	10,4	2629,9	21,9	1587,1	13,2	747,7	6,2
2011	1173,4	8,1	663	4,6	1333,3	9,2	2890,6	20,0	2371,5	16,4	806,6	5,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

والشيء الذي ينبغي ذكره كتعليق على هذا الجدول هو ارتفاع نسبة مساهمة كل قطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام في سنة 2009 ويعود هذا إلى تراجع القطاع الآخر وكذا مساهمته في الناتج الداخلي الخام (تداعيات أزمة صيف 2008) وما تلاها من انخفاض في أسعار النفط.

أما الملاحظة الثانية التي يمكن إبدائها هي النسب المرتفعة شيئا ما لخدمات خارج الإدارة العمومية وهذا انعكاس أكيد على التطور الحاصل في قطاع خدمات الاتصال وكذا السياحة مع استقرار الوضع الأمني.

مقارنة بحسب الفرد من الإجمالي الناتج الحقيقي والنقدي قبل أن نضع جدولا لإجراء هذه المقارنة نحاول أن نميز بين المؤشرين الاقتصاديين الكليين

*فالناتج الإجمالي الخام النقدي:

هو ذلك المؤشر الذي لا يعتمد على سنة الأساس أو المقارنة بمعنى أن معطياته تعبر عن توصل تلك الدول إلى المؤشرات المحققة خلال سنتها الجارية أو الحالية بالإضافة إلى الاعتماد على العملة الوطنية في حسابه.

*أما الناتج الخام الإجمالي الحقيقي:

هو مؤشر يساير الكثير من المعطيات ومن أهمها:

- سعر صرف العملة؛
- التضخم النقدي.

ولهذا نضع في حسابنا لهذا المؤشر سنة مقياس يقال لها سنة الأساس (التضخم)، ودولة أخرى لمقارنة عملتها بالعملة الوطنية (سعر صرف العملة)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (6): مقارنة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي PIBr

والنقدي PIB

الوحدة: دج، دولار، سنة الأساس: 2005

السنة	نصيب الفرد من PIB الحقيقي بأسعار 2005	نصيب الفرد من PIB بسعر ثابت بالعملة الوطنية	مؤشر اختلاف الناتج المحلي الإجمالي عن سعر الصرف
2006	7444,94	9796,33	0,75
2007	7812,37	9939,90	0,78
2008	8052,21	10025,19	0,79
2009	8172,47	10082,50	0,81
2010	8011,46	11012,14	0,72
2011	8036,88	11114,82	0,72

المصدر: ONS الجزائري 2012.

والجدير بالملاحظة هنا هو انخفاض مؤشر الاختلاف والذي دائما هو أقل من الواحد، ويعود هذا إلى الأسباب التالية:

- اعتماد الجزائر المبالغ فيه على عائدات النفط؛
- التضخم المسجل في الجزائر رغم إجراءات التحكم رغم إجراءات التحكم فيه؛
- التخفيض المعلن وحتى غير المعلن من قبل السلطات النقدية في قيمة الدينار.

إلى جانب آخر يمكن الإشارة إلى أنه كلما اقترب معامل الانحراف بين PIB و PIBr أين بين إجمالي الناتج الحقيقي وإجمالي الناتج المحسوب بالطريقة المختصرة من الواحد(*) تتساوى هذه القيمة مع نظيرتها في العملة الأمريكية باعتبارها أهم عملة للمقارنة الدولية والقيمة تكون "الواحد الصحيح" دليل على تزايد نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي.

الخاتمة:

تعتبر الدراسة عبارة عن مقارنة للناتج المحلي والمستويات العامة للأسعار وهي أحد محاور الارتكاز التي تجريها الدول من أجل تهيئة ظروف التكامل الاقتصادي بينها، ولإجراء هذه الدراسة اتضح أن الأساليب التي تتبعها الأمم المتحدة هي أفضل النماذج إلا أن عدم توفر البيانات منعنا من ذلك.

واعتمدنا في حساباتنا واسترسلنا للنتائج على الطريقة المختصرة لحساب الناتج الداخلي الخام.

تشير هذه الدراسة إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يتأثر بمعامل الانفتاح على الاقتصاد العالمي وهذا إيجابي ولكن ليس في كل الأحوال، فالحالة الأكثر نجاعة هي إيجاد نوع من التوازن بين مدى الانفتاح والانغلاق حتى نضمن استقرار المستويات العامة للأسعار.

تشير أيضا هذه الدراسة إلى مدى الارتباط الوثيق بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج وأسعار النفط، وهذه إحدى سمات اقتصاديات التبعية.

قائمة المراجع:

1. محمد نجيب غزالي خياط وعبد العزيز أحمد ذياب: الناتج المحلي والمستويات العامة للأسعار، مجلة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1990.
2. تقرير بنك الجزائر 2010.
3. الديوان الوطني للإحصاء 2010.
4. إحصائيات صندوق النقد الدولي 2009.
5. Gilbert M and Kravis I, comparative national problems and price, levels, paris, OEEC, 1958.
6. Paige M and BONBACH G : comparison of natinal out put and productivity in U.K and U.S.A, paris, 1959.